﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

***

رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية)

إعداد

أ.د / عمـــاد صموئيـل وهبـــة
أستاذ أصول التربية ووكيل كلية التربية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التربية- جامعة سوهاج

د / محمـد فـوزي زيـــدان
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية- جامعة سوهاج

أ/ رجاء التوني حسين علي
باحثة ماجستير – قسم أصول التربية

DOI :10.21608/JYSE.2020. 65352

مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية العدد الثالث – أبريل ٢٠٢٠م
Print:(ISSN 2682-2989) Online:(ISSN 2682-2997)

ملخص:

رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

هدفت الدراسة إلي التعرف علي مفهوم اصلاح التعليم الثانوي العام وأهم مجالاته ومبرراته ، والتعرف علي فلسفة اصلاح التعليم الثانوي العام وأهم متطلبات تطبيقه وتحدياته ومعوقاته ، والتعرف علي معايير اصلاح التعليم الثانوي العام ومتطلبات تطبيقه بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر للتوصل إلي تصور مقترح لإصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي حيث أنه من المناهج البحثية التي تختص بعملية البحث والتقصي حول الظواهر المجتمعية والتربوية والتعليمية .

وقدمت الدراسة إطاراً نظرياً في ثلاثة فصول اشتملت علي :

١ـ اصلاح التعليم الثانوي العام في مصر (فلسفته ومجالاته ومبرراته) .

٢ـ معايير الجودة بمرحلة التعليم الثانوي العام .

٣ـ معوقات اصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

وطبقت الدراسة علي عينة من مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الثانوية بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظتي القاهرة وسوهاج .

وتوصلت الدراسة إلي عدة جوانب أهمها ما يلي :

- ضعف التخطيط للبرامج التدريبية للمعلمين ، فهي لا تناسب احتياجاتهم مع عدم وجود حافز مادي أو أدبي لها .
- قصور المنهج في تنمية المهارات الحياتية للمتعلمين ، وتقديم حلول للقضايا والمشكلات المعاصرة .

وقدمت الدراسة في نهايتها تصوراً مقترحاً لإصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

الفصل الأول الإطار التمهيدي

مقدمة البحث :

أصبحت مشكلة تطوير وتحسين مخرجات التعليم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل تلقى اهتماماً كبيراً ومكثفاً في غالبية دول العالم استناداً إلى أن تطوير وتحسين نظم التعليم وجودة الخريج أهم عناصر عملية الاستثمار في جميع نظم التعليم .

وقد قامت وزارة التربية والتعليم بمجهودات عديدة لتطوير بنية التعليم الثانوي ومحتواه في مصر، ويأتي ذلك من منطلق أن التعليم الثانوي يمثل عنق الزجاجة للعملية التعليمية ، وبخاصة أنه مرحلة مهمة تحدد مستقبل الطلاب ، بجانب أهميته لمستقبل الوطن واحتياجاته من قوة بشرية ذات جودة عالية وطاقة متجددة تقود التنمية (أحمد اسماعيل حجي ،٢٠٠٨م:٢).

وفي ظل تزايد الاهتمام بالتعليم أصبح كل من ضمان الجودة والاعتماد من القضايا المهمة على المستوى القومي ، وأصبح هناك ا هتمام بتحديد ووضع المعايير ، التي تقود العمل في مؤسسات التعليم العام ، وإلى كيفية استخدام أساليب وأدوات ومعايير ضمان جودة أداء هذه المؤسسات ، وبذلك كانت الضرورة لإنشاء هيئة قومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

كما أن وضع معايير قياس لمنتج التعليم المصري تتفق في مستوياتها مع المعايير الدولية ،أمر هام وحيوي كما يجب عند صياغة المعايير وتطبيق القياس ، أن يوضع في الاعتبار خصوصيات الأهداف والمدخلات والوسائل ، والمخرجات المختلفة لمنتج العملية التعليمية للمواطن المصري (حامد عمار ومحسن يوسف ، ٢٠٠٦م : ٤٠) .

وإيماناً من الباحثة بضرورة الإصلاح التعليمي بشكل عام وإصلاح التعليم الثانوي العام بشكل خاص ، واعتقاداً منها بأن إصلاح التعليم المعتمد على معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد يهدف إلى تقديم رؤية واضحة لمدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة ، فتسعى الدراسة الحالية إلى تقديم رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

مشكلة البحث :

يمر المجتمع العالمي بالعديد من التحولات ، التي تنعكس بدورها على المجتمع المحلي ، وتؤثر في شتى مجالاته ، وإذا كانت التربية هي الرافد الرئيس للعقول المحركة لهذه المجالات فهي بالضرورة أكثر المجالات تأثراً بهذه التحولات العالمية والتغيرات المحلية (محمود السيد عباس ، ٢٠٠٥م :٤٧) .

وفي ظل هذه التطورات المتسارعة ، تعددت الجهود التي بذلت من قبل وزارة التربية والتعليم لأجل تحسين وتجويد وإصلاح التعليم الثانوي ، وذلك بصدور العديد من القوانين والقرارات الوزارية فقد صدر قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ ، والذي رفع السن الأقصى للقبول بالمرحلة الثانوية العامة إلى ١٨ سنة في أول أكتوبر من كل عام وأبقى على جعل الدراسة في الصف الأول عامة لجميع الطلاب ، ثم تخصصية اختيارية في الصفين الثاني والثالث على أن تتضمن الدراسة مواد أساسية لجميع الطلاب وأخرى اختيارية تناسب قدرات التلاميذ واستعداداتهم (قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م).

وتم تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بصدور القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨م والذي ينص على أن تكون الدراسة في الصفين الأول والثاني عامة لجميع الطلاب وتخصصية اختيارية في الصف الثالث الثانوي ، ويعقد في نهاية الصف الثالث امتحان من دور واحد يمنح الناجحون فيه شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة (قانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨م).

ثم حدث تعديل أخر لبعض أحكام قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م بناء على القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٩٤م وذلك لتطوير نظام التشعيب والذي أسفر عن وجود مواد اختيارية ومواد إجبارية مما يؤدي إلى إعادة توزيع المقررات الدراسية على السنوات الثلاثة للثانوية العامة (قرار جمهوري رقم ١ لسنة ١٩٩٤م) .

ثم صدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤م بشأن تنظيم امتحان الحصول على شهادة الثانوية العامة الذي تضمن استبدال وتعديل بعض مواد القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م وقد أصبحت مقررات الدراسة بالتعليم الثانوي العام مكونة من مواد إجبارية وأخرى اختيارية بدلاً من نظام التشعيب المعمول به ، كما أصبح امتحان الشهادة الثانوية العامة يتم على مرحلتين الأولى في نهاية السنة الثانية ، والثانية في نهاية السنة الثالثة ، وهي مقسمة إلى مواد عامة وإجبارية ، ومواد أخرى اختيارية تلبي ميول الطلاب واحتياجاتهم ، حيث بدأ

التشعيب من المرحلة الأولى وبدأ العمل بهذه التعديلات اعتبار من العام الدراسي ٩٤/ ١٩٩٥م (قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤م) .

وبتشخيص الوضع الراهن للتعليم الثانوي العام في مصر يلاحظ أنه يقبل حوالي ٣٠ % من الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي بنوعيه ، وهو باب الدخول إلى الجامعة ، كما نجد أنه يعاني من نقاط ضعف عديدة يمكن تلخيص بعضها كما يلي (أحمد اسماعيل حجي ، ٢٠٠٨ م:٥ ، ٧) :

١. ارتفاع كثافة الفصول بالمدارس الثانوية العامة .
٢. خلو مدارس وفصول التعليم الثانوي من الطلاب وبخاصة في الصفين الثاني والثالث .
٣. ارتفاع نسبة المعلمين غير التربويين بالمدارس الثانوية.
٤. تدنى مستوى أداء معظم المعلمين داخل المدارس الثانوية العامة .
٥. التغيير المستمر في السياسات المتعلقة بنظام التعليم الثانوي ، وبخاصة الثانوي العام .

ونتيجة أيضاً للمشكلات والعقبات التي يمر بها التعليم الثانوي العام في مصر، وما تعانيه مدارسه من إشكالات متنوعة تحد من حركتها وتعوق من تقدمها في ظل المتغيرات المعاصرة محلياً وعالمياً ، فقد وجدت الآراء التي تنادى بضرورة إتباع أسلوب إصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في محاولة التغلب على جوانب القصور سالفة الذكر، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على دور معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في إصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام ، ووضع رؤية استراتيجية لاستخدام مدخل إصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية .

أهداف البحث :

يسعي البحث الحالي لتحقيق الأهداف الآتية :

١. التعرف على معايير إصلاح التعليم الثانوي العام ومتطلبات تطبيقها بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر .
٢. التعرف على واقع إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر.
٣. وضع رؤية مقترحة لإصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر .

أسئلة البحث :

تتحدد أسئلة البحث فيما يلي

١. ما المقصود بإصلاح التعليم الثانوي العام ؟ وما أهم مجالاته ومبرراته ؟ .
٢. ما معايير الجودة ؟ وما متطلبات تطبيقها بالتعليم الثانوي العام في مصر ؟ .
٣. ما معوقات إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر ؟ .
٤. ما واقع إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر؟ .
٥. ما الرؤية المقترحة لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ؟ .

أهمية البحث :

يعد البحث من الأبحاث التي تتناول إصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام في محاولة للتطوير والإصلاح ، ولذلك تأتي أهمية البحث الحالي كما يلي :

١. يعتبر موضوع إصلاح التعليم الثانوي العام من الموضوعات المهمة حالياً وذلك بسبب تنامي الدعوة إلى الإصلاح التربوي للمدارس بصفة عامة والإصلاح التعليمي بصفة خاصة .
٢. يثير البحث الحالي اهتمام رجال التخطيط التربوي والإدارة التعليمية وجميع القائمين على العملية التعليمية .
٣. نتيجة للتغيرات التكنولوجية والثورة المعرفية المتسارعة كان لزاماً على الجهات المسئولة عن تخطيط وإدارة التعليم تفعيل إصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .
٤. تلبى الدراسة الحالية نداء التوجه نحو اللامركزية في إدارة التعليم وتطويره في جميع مراحله ومن بينها مرحلة التعليم الثانوي العام .

منهج البحث :

استخدم البحث المنهج الوصفي حيث إنه من المناهج المناسبة لطبيعة البحث وذلك من خلال وصف وتحليل أبعاد مدخل إصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد والتعرف على الواقع الراهن لمحاولات الإصلاح المبذولة والمعوقات التي تواجهها.

حدود البحث :

التزمت البحث بالحدود التالية :

١. الحد المكاني : اقتصر المجال المكاني لهذا البحث على مدارس التعليم الثانوي في محافظتي سوهاج والقاهرة حيث أن تغطية منطقتين جغرافيتين متكاملتين أفضل من تغطية مناطق متفرقة من أنحاء الجمهورية.

٢. الحد البشري : تم تطبيق الاستبانة على عينة من مديري ووكلاء ومعلمي المدارس الثانوية .

٣. الحد الموضوعي : تناول البحث إصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

أداة البحث :

استخدم البحث استبانة طبقت على مديري ومعلمي المدارس لمعرفة مدى إدراكهم لعملية إصلاح التعليم الثانوي العام وإجراءات تطبيقه وأهم الأساليب التخطيطية المتبعة حالياً في برامج التطوير والإصلاح التعليمي بصفة عامة وإصلاح التعليم الثانوي العام بصفة خاصة.

مصطلحات البحث :

١. الإصلاح التربوي : يشير عادةً إلي عملية التغيير في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن وغالباً ما يتضمن هذا المصطلح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية (Michelle,P,2007,PP 22-25 .)

ويمكن تعريف إصلاح التعليم الثانوى العام إجرائيا هو: العملية التى تهف إلى تحسين نظام التعليم الثانوي العام القائم وتطويره من خلال وضع خطط مدروسة، وقد يكون هذا الإصلاح جزئياً، كما قد يكون كلياً، كما يشمل أبعاد إقتصادية وسياسية واجتماعية، وذلك وفقاً لثقافة المجتمع، مع الأخذ فى الإعتبار الإتجاهات العالمية.

٢ . معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد : يعرف المعيار بأنه عملية القيام بإرجاع أي شئ معين إلي أساس مرجعي متفق بشأن قيمته ، قد تكون مادية أو معنوية (معجم لسان العرب ، ١٩٩٠ م : ٦٢٣) .

خطة السير في البحث :

جاء البحث وفقاً للإجابة عن أسئلته وتحقيق أهدافه في أربعة فصول كما يلي :

الفصل الأول : ركز علي الإطار التمهيدي للبحث .

الفصل الثاني : ركز علي الإطار النظري للبحث وهو " إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر وعلاقته بمعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد " .

الفصل الثالث : ركز علي اجراءات الدراسة الميدانية و نتائجها ووضع تصور مقترح لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

الفصل الثاني: الإطار النظري

إصلاح التعليم الثانوى فى مصر وعلاقته بمعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

يعد مفهوم إصلاح التعليم أحد المفاهيم التى أضيفت حديثاً إلى مجموعة المفاهيم التربوية الديناميكية، التي تشتمل على التجديد ، والتحديث ، والتطوير ، والإصلاح، وهذه المفاهيم التي قد تشتمل على بعض عناصر التعارض والإختلاف.

أولاً : مفهوم الإصلاح التربوي و إصلاح التعليم الثانوى :

والإصلاح مصدر للفعل يصلح Reformer فى أدبيات التربية، ويقابل الفعل Reparer فى لغة الإحتراف المهنى، والذى يعنى إزالة الخلل فى الألة وإصلاح عطلها، وهذا المفهوم مقبول أيضاً فى التعليم عندما نصلح، على سبيل المثال الخلل فى العلاقات الإنسانية داخل المدرسة، ونعيد للفصل الدراسى وضعيته كبيئة تربوية صالحة (محمود قمبر ، ٢٠٠٣ م : ٢٥) .

فالإصلاح عملية وليس هدف، فهو عملية تغيير وتبديل مستمرة لكافة الصعوبات والعراقيل التي تعيق تقدم وسير أي نظام اجتماعي، وتذليلها بما يضمن النجاح والبقاء لهذا النظام.

الإصلاح التربوى يعني عمليات تربوية متكاملة وشاملة تتضمن البرامج والخطط، يتم تنفيذها ثم متابعتها وتقييمها من قبل جهات معينة على وعي كامل بأبعاد الأصلاح التربوي وغاياته حتى يساير المطالب الإجتماعية والإمكانيات المادية المتوفرة (ساميه أحمد فرغلي ، ٢٠٠٩ م : ٧٠) .

ويعني الإصلاح التربوي القيام ببعض العمليات التربوية التي من شأنها إحداث التغيير والتطوير في كافة مجالات العملية التعليمية، بما يضمن توفير كافة الفرص لتقديم المعارف والمهارات والمعلومات العلمية والتكنولوجية وغيرها للطلاب.

ويمكن تعريف إصلاح التعليم الثانوى العام إجرائيا هو: العملية التى تهف إلى تحسين نظام التعليم الثانوي العام القائم وتطويره من خلال وضع خطط مدروسة، وقد يكون هذا الإصلاح جزئياً، كما قد يكون كلياً، كما يشمل أبعاد إقتصادية وسياسية واجتماعية، وذلك وفقاً لثقافة المجتمع، مع الأخذ فى الإعتبار الإتجاهات العالمية.

ثانيا: أهداف التعليم الثانوى العام فى مصر:

يهدف التعليم الثانوي العام إلى إعداد الطلاب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي أو المشاركة في الحياة العامة بتزويدهم بالمهارات العلمية والتكنولوجية، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية.

وبناءاً على ما سبق يمكن تحديد أهداف التعليم الثانوي العام كما يلي (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٥ م : ٢٧) :

- تمكين خريجي التعليم الثانوي العام من الاستمرار في التعليم مدى الحياة تعلماً ذاتياً.
- تنمية قدرة الخريج على العمل المنتج في سوق العمل .
- تنمية المواطنة لتعميق الهوية وتنمية ولاء الطالب لوطنه، وتمكينه من لغته القومية .

وبالنظر إلى هذه الأهداف نجد أن هذه المرحلة عجزت عن تحقيق هذه الأهداف، حيث إن هذه الأهداف غالباً ما تصاغ بشكل نظري غير إجرائي يصعب تحقيقه كما أنها تركز على العموميات بدلاً من المهارات اللازمة لكل مرحلة، وعدم صياغتها صياغة إجرائية سلوكية قائمة على خطة محددة في فترة زمنية محددة، يمكن العمل في ضوئها والسعي إلى تحقيقها، كما يرجع إلى عدم ترجمة الاهداف العامة إلى أهداف فرعية خاصة يتصل كل منها بتحقيق جانب من جوانب الهدف العام.

ولذلك فإن أهداف التعليم الثانوى العام يجب أن تتغير من الاهداف التقليدية التي كانت حبيسة إعداد الخريجين للجامعة أو للعمل، إلى أهداف تعد الفرد في عالم تعصف به متغيرات اجتماعية وتكنولوجية وعملية متسارعة (جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٩ م : ١٢)

فلم تعد أهداف التعليم الثانوي العام الحالية تتماشى مع مجتمع المعرفة، مجتمع التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، فيجب أن تعد مرحلة التعليم الثانوي الطالب للتنافسية الشديدة، ولا تقتصر على إعداده للمرحلة الجامعية أو دخول سوق العمل بمهارات وقدرات محدودة، بل يجب أن تقدم للمجتمع أفرادا يتمتعون بالكفاءة والقدرة على الإبداع.

ثالثا: أهمية التعليم الثانوى العام فى مصر:

إن مرحلة التعليم الثانوي معنية بشريحة عمرية هامة من الطلاب، وهي شريحة تمثل فترة الشباب المبكر، فهذه الشريحة هي التي ترسم مستقبل أي مجتمع، حيث هي القوة البشرية التي تنهض أو قادرة على النهوض، لصناعة المعرفة والعمل في سوق متقدم لتكنولوجيا الإنتاج، حيث إن هذه المرحلة من السلم التعليمي إنما يجب أن تحتل أهمية خاصة من حيث الإصلاح والتطوير لتمكين الشباب مبكراً من المعوقات والمهارات التنافسية وفق المعايير العالمية، وخاصة في عصر المعلوماتية والمعرفة، وكذلك تمكينه من المعارف والمهارات التي تساعده إما على مواصلة الدراسة الجامعية أو الالتحاق بسوق العمل في أسواق متقدمة تكنولوجياً.

وترى "مي شهاب، ٢٠٠٨" أن أهمية تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام ترجع إلى ما يلي(مي شهاب ، ٢٠٠٨ م : ٢ ، ٣) :

- تأتى أهمية مرحلة التعليم الثانوي وخطورتها لإرتباطها بمرحلة المراهقة .
- تحقيق المرونة والإنسيابية في مرحلة التعليم الثانوي، وإتاحة الفرصة للإنتقال بين التعليم وسوق العمل ثم العودة مرة أخرى للمؤسسات التعليمية.
- ضرورة تحقيق نقلة نوعية في العملية التعليمية بالانتقال من مفهوم التعليم الى مفهوم التعلم.
- ضرورة ربط المدرسة الثانوية بالمجتمع المحلي وإعتبارها وحدة منتجة .

ومن العوامل التي تزيد من أهمية التعليم الثانوي العام قدرته على تحقيق هدف التعليم مدى الحياة، نظراً لإمداده للأفراد بمقومات المعرفة وأسسها التي تزيد من قدرة الفرد على التعلم الذاتي ، خاصة وأن للمجتمع الحديث يتطلب من الفرد أن يظل على اتصال دائم متطور بالتراث الإنساني الذي يتطور بسرعة كبيرة في عصر ثورة المعلومات والإتصالات ، ولذلك فالتعليم لم يعد ينتهي بانتهاء فترة التعليم الرسمية ، وإنما هو عملية مستمرة مدى الحياة..

رابعاً: مبررات إصلاح التعليم الثانوى العام فى مصر:

إن التغيير في التربية من السهل أن تقترحه، ولكن من الصعب أن تنفذه ، ومن الأصعب أن تحافظ على نتائجه الإيجابية، فعمليات الإصلاح تعتبر من أصعب العمليات التربوية وأكثرها تعقيداً، خاصة في الدول النامية.

ويواجه المجتمع اليوم برصيد ضخم، يتزايد بسرعة فائقة من المعرفة الإنسانية في شتى فنونها ، وبثورة في طرق إنتاج هذه المعرفة وتطبيقاتها في مناحي الحياة المختلفة، وهنا تتعاظم مسئوليات التجديد والتطوير والإصلاح في مواجهة ثورة المعلومات إنتاجاً، وإنتقالاً، وتبادلاً، وتجديداً ونسبية في علاقتها ويقينيتها، ومما يؤكد على أهمية المعرفة أنه بعد أن كنا نسمع عن الحصار العسكري أو الحصار الإقتصادي، أصبحنا نشهد اليوم الحصار المعرفي الذي يعزل الأمم عن منابع المعرفة المعاصرة فتضمحل وتتآكل بسبب تخلفها عن متطلبات الحياة في عصر لا مكان فيه لجاهل، فالسبق في عالمنا المعاصر مرهون بامتلاك مجتمع المعرفة، وتكوين هذا المجتمع يعتمد على كفاءة استثمار ثروة المجتمع من الذكاوات المتعددة المتوافرة لدى أبنائه في اكتساب المعرفة وتوطينها وإنتاجها وتوظيفها في توفير منطلقات النهوض بالمجتمع.

أشار المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية باعتباره أحد مؤسسات الخبرة في التعليم المصري إلى مبررات إصلاح التعليم في مصر هي (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٠ م : ٨٧) :

- التغيرات السريعة التي يمر بها المجتمع في كافة مجالاته .
- التقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري الهائل والسريع والحادث في المجتمعات المتقدمة .
- الأيديولوجيات الاجتماعية والمتغيرات السياسية التي طرأت على العالم .
- الحاجة إلى متعلم له مهارات وقدرات متميزة تتفق وهذه المتطلبات من العلوم والتكنولوجيا.
- ظهور تخصصات جديدة ، وحاجة سوق العمل لهذه النوعية من التخصصات.

خامساً : محاور إصلاح التعليم الثانوي العام فى مصر:

١- نظم وسياسات القبول في التعليم الثانوي العام في مصر:

ويقصد بسياسة القبول مجموعة الشروط والأسس التي توضع لتحديد من يلتحق بالتعليم الثانوي العام أو بغيره من أنواع التعليم الثانوي الأخرى أو ما في مستواه، حيث يتم التركيز في هذه المدرسة على التعليم الأكاديمي النظري وتكون الدراسة به اثلاث سنوات بعد الشهادة الإعدادية تنفيذاً للقانون رقم (٢١١) لسنة ١٩٥٣، وذلك بدلاً من خمس سنوات بعد المرحلة الإبتدائية وتنتشر في مختلف مدن الجمهورية، وكثيراً من القرى، والدراسة فيها باللغة العربية إلى جانب دراسة اللغتين الإنجليزية والفرنسية (أحمد يوسف سعد وأخرون ، ٢٠٠٩ م : ٢٧ ، ٣٤) .

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت لتطوير التعليم الثانوي العام منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلا أن سياسة القبول لم تزل قاصرة عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويمكن بيان أسباب هذا القصور من خلال النقاط التالية (سلامه عبد العظيم حسين ، ٢٠٠٥ م ، ٧٧) :

- اعتبار مجموع الدرجات والسن هما المعيار الأساسي في عملية الإنتهاء والتوزيع للقبول بالأنواع المختلفة للتعليم الثانوي.
- تفتقر نظم القبول الحالية إلى الضوابط التي تحقق الفوارق بين مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع، كما تفتقر إلى الضوابط التي تكفل التوفيق بين الكم والكيف وإلى الإقلال من الهدر والفقدان .
- عدم وجود نظام للإرشاد والتوجيه التعليمي في مرحلة التعليم الأساسي السابقة لهذا النوع من التعليم .
- اعتماد الخطط والسياسات القائمة على معايير غير موضوعية في تحديد نسب القبول بالثانوي العام مثل المجموع والسن وتحديد مرات الرسوب .
- اعتماد نظام القبول في التعليم الثانوي العام على نظام الفروع المتوازية المنفصلة فنجد أن التعليم الثانوي العام ينفرد بتأهيل طلابه للإلتحاق بالجامعة.
- قيام التشعيب داخل المدرسة الثانوية العامة على مبدأ الإختيار الحر دون وضع ضوابط دقيقة لهذا الاختيار.

نظام القبول الذي يعتمد على درجات المرحلة الاعدادية قد يضيع الفرصة على بعض الطلاب المتميزين من الالتحاق بالتعليم الثانوي العام، فأحيانا قد تحدث بعض الظروف

الطارئة لبعض الطلاب وينتج عن ذلك إخفاقهم في بعض الامتحانات، وبالتالي انخفاض المجموع النهائي لهم، ويترتب على نظام القبول الحالي عدم إلتحاقهم بالتعليم الثانوي.

٢- نظم التشعيب بمرحلة التعليم الثانوي العام فى مصر:

فالتعليم الثانوي العام باعتباره حلقة وسطى يشكل استثماراً للتعليم الأساسي، ومرحلة حاسمة للإعداد للجامعة، ويمثل المرحلة النهائية في الحياة المدرسية لعدد من الطلاب.

ويعاني التعليم الثانوي العام في مصر ومثل أي دولة في العالم من مشكلات تتعلق بقواعد التحاق الطلاب به، وتشعيبة إلي قسمي العلمي بفرعية والأدبي، ونظم الامتحانات، وتعليم المتفوقين والموهوبين وذوي الاعاقات الخاصة، والتنمية المهنية للعاملين به، وأسس وتنفيذ مناهج التعليم، والتربية المكتبية، والمكانة التعليمية للكتاب المدرسي، وإنخراط الأسرة في تعليم أولادها.

ويعتبر التشعيب تخصصاً مبكراً، وقبل أن تنضج ميول واستعدادات وقدرات الطالب، ولقد مر نظام التشعيب بتعديلات كثيرة منذ بدأ الاخذ به عام ١٩٠٥م ، وإن كانت تلك التعديلات لم تكن أكثر من تعديل في مدة التشعيب، أو عدد الشعب أو إضافة مقرر أو أكثر لشعبة أو إعفائها، أي تعديل فقط في شكل النظام، دون تعديل حقيقي في محتواه أو مضمونة أو أهمية وجوده داخل تنظيم المدرسة، لذا فقد ظل تقريباً دون تعديل، كما أن تلك التعديلات التي تعرض لها نظام التشعيب لم تكن تتم عن دراسة أو تجريب (عبد العزيز عبد الهادي الطويل ، ٢٠٠٩ م : ٢٠) :

ويعتبر نظام أن السنتين الأولى والثانية عامتين، وأن التخصص يكون في السنة الثالثة فقط من أهم التدابير التي تخفف عن أولياء الأمور والطلاب عبء الدروس الخصوصية، وكذلك تعطي الطالب الفرصة الكافية لدراسة كافة المواد والاختيار من بينها بما يتناسب مع ميوله واهتماماته وقدراته.

٣- إعداد معلم التعليم الثانوي العام وتدريبه :

المعلم ركن هام من أركان العملية التعليمية والنظام التعليمي ككل، فصلاح حال التعليم مرتبط بصلاح حال المعلم ديناً، وخلقاً، وعلماً، وإعداداً تربوياً، حيث أن المعلم الصالح يستطيع أن يسد بعض النقص في الموقف التعليمي كما يستطيع أن يتلافى الكثير من جوانب التقصير في المؤسسات الإجتماعية الأخرى بالمجتمع والتي لها دور في تربية الطالب، وهذا يحمل

المعلم مسئولية أدوار كثيرة في العملية التعليمية سواء داخل الفصل المدرسي أو خارجه (ياسر ميمون عباس ، ٢٠٠٠ م : ٨٤) .

ولضمان حسن سير العملية التعليمية فمع التسليم بأهمية المناهج والكتب والوسائل التعليمية والتجهيزات والبناء المدرسي ومرافقه المختلفة، فإن أثارها تبقى محدودة الفائدة مالم يتوفر المعلم الكفء مع منهج متميز وكتاب متقدم، ومادة تعليمية أحسن إعدادها، فالمعلم هو أخطر عنصر في منظومة التعليم، وبقدر ما نوليه من اهتمام في الإعداد والتدريب والرعاية، بقدر ما نحصل على عائد مجزي من العملية التعليمية (جاسم الكندي و هاني فرج ، ٢٠٠١ م : ١٧ ، ١٨) .

فإعداد المعلمين ينبغي أن يبنى على أسس علمية، ويأخذ الوقت الكافي، بحيث يتم إعداد الطلاب وتدريبهم على كافة الوسائل التعليمية الحديثة، ويتم التعرف على كافة الإستراتيجيات التعليمية في إطار التدريب العملي في المدارس قبل التخرج، مع التكامل والتداخل بين كافة المقررات التي يدرسونها.

٤- المناهج الدراسية بالتعليم الثانوى العام فى مصر:

تقوم أى عملية تعليمية على دعائم أساسية أهمها:- معلم ومتعلم، ومنهج، وطريقة تعليم أو تعلم، والمنهج كأحد دعائم العملية التعليمية، فى حاجة إلى التطوير والتجويد باستمرار بما يواكب تطورات المعرفة، حتى لا يكون متخلفاً عن زمانه، مما يشعر الطلاب بقلة أهميته وضعف جدواه.

وهذه القضية محل اهتمام الكثير من الباحثين وهي قضية كبيرة وتستحق ذلك الاهتمام، فالمنهج هو مجموعة الخبرات الهادفة والتي يكتسب من خلالها المتعلم المعلومات والمعارف، ويبنى المنهج حسب قدرات المتعلم على تمثل المعلومات، نمو المتعلم، اهتمامات المتعلم وحاجاته (حسن شحاته ، ٢٠٠٨ م : ١١) .

ويلاحظ على المناهج الدراسية بالمرحلة الثانوية بصفة عامة أنها ليست متطورة في أمور عدة مثل الإخراج، المحتوي، ووسائل التعليم السائدة، والوسائل المعينة للمعلم، وأساليب التقويم، وعدم وجود معايير للتعليم (حسن شحاته ، ٢٠٠٨ م ، ١١٢، ١١٣) .

فلابد أن تبنى المناهج التربوية على أساس تربية المواطن الصالح الذي يسهم في الارتقاء بمجتمعه، من خلال تنمية القيم والاخلاق والمبادئ السامية في نفوس الطلاب، مع

الحرص على مراعاة جانب التعامل مع التكنولوجيا والاستفادة منها، وتنمية الاشخصية الواعية التي تمتلك من القدرة والمهارة ما يمكنها من الاختيار المهني بما يتماشى مع ميول الطالب وقدراتة واستعداداته.

٥- الأنشطة المدرسية بالتعليم الثانوى العام فى مصر:

تعد الأنشطة المدرسية من أهم مقومات العملية التعليمية ، التي تسهم في تربية النشء ، الذين يحتاجون إلى استخدام حواسهم في ممارسة عملية التعليم والتعلم على شكل أنشطة تكسبهم المهارات والخبرة المعرفية والثقافية والعملية والاجتماعية والفنية الجمالية والموسيقية ، مما يجعل تلك الأنشطة التربوية وسيلة لبناء الجانب النفسي والاجتماعي والقيمي والجمالي لديهم.

أهمية ممارسة الطالب في التعليم الثانوي العام للأنشطة التربوية:

تتضح أهمية ممارسة الطالب في المرحلة الثانوية لبعض الأنشطة التربوية فيما يلي (عبد العزيز عبد الهادي الطويل ، ٢٠٠٩ م : ١٤) :

- إشباع حاجاتهم الشخصية والاجتماعية وحاجاتهم إلى التجريب والاستطلاع .
- الجمع بين الخبرة النظرية للمناهج والمواد الدراسية المقررة عليهم، وبين الخبرة العملية فيما يشاهدونه على الطبيعة ويتفاعلون معه .
- تنمية الميول والاتجاهات والقيم، وتعديل الخاطئ منها، وتهيئة خبرات جديدة.
- الأنشطة التربوية تهيئ للطلبة مواقف تعليمية شبيهة بمواقف الحياة إن لم تكن مماثلة .
- الأنشطة التربوية تنمي في الطلبة القدرة على التفكير والتخطيط والتنفيذ .
- الأنشطة التربوية تتيح الفرص للطلبة لاستثمار أوقات الفراغ لديهم ..
- الأنشطة التربوية تساعد المربين على كشف السلوك غير السوي في بعض الطلبة فيعملوا على توجيههم وتقويمهم .
- تعمل الأنشطة التربوية على تنمية روح الجماعة والعمل معها وإذابة الفردية والانانية .
- تهدف الأنشطة التربوية إلى تدعيم المناهج الدراسية والتعمق فيها.

تعد الأنشطة المدرسية جزء لا يستهان به في المنهج المدرسي، ونظرا لأهميتها في تحقيق بعض أهداف المنهج يجب الاهتمام بها وتوفير كافة الامكانات المادية والبشرية اللازمة لتفعيلها، وكذلك يجب تحديد مشرفين للأنشطة على وعي بأهميتها وكيفية تحقيق أهدافها،

كذلك أيضا لابد من وجود الحافز للطلاب للاشتراك في الأنشطة برغبة ودافعية، كما أنه يجب تنوع الأنشطة لتحقيق الفروق الفردية بين الطلاب وكذلك تحقيق كافة الرغبات.

٦- الإدارة المدرسية بالتعليم الثانوى العام فى مصر:

الحقيقة التي لا مراء فيها أن المدرسة الناجحة هي المدرسة التي تمتلك إدارة ناجحة، لذلك لا بد أن تتولى إدارة المدارس شخصيات تتسم بالكفاءة والوطنية والمؤهل الاعلى والقدرة على الادارة ويكون ذلك عن طريق المسابقات العادلة لا الوساطات والمعارف التي خربت مصر، أن تكون ذات مواصفات ثقافية ومهنية عالية يمكنها أن تدير مؤسسات المدارس فتعيد إليها مكانتها واحترامها، شخصيات لا تختار بالوساطة ولا بالإنتماء لحزب سياسي معين إنما يكون اختيارها على أساس القدرة على العمل والابداع، وحب وتقدير مصلحة هذا الشعب وذاك الوطن، على أنه يجب أن يراعي العمل على منهج المكافآت المناسبة لكل من يعمل بإخلاص وعطاء، مع محاسبة واستبعاد كل مقصر (زكي البحيري ، ٢٠٠٨ م : ٣٥) .

وفيما يلي أهم وظائف الإدارة المدرسية في مصر(أحمد جلال حسن اسماعيل ، ٢٠٠٨ م : ٢١) :

- تحسين المنهج والعملية التعليمية.
- الإشراف على برنامج النشاط المدرسي وتحسينه.
- القيادة المهنية للمدرسين والنجاح في العمل .
- توجيه التلاميذ ومساعدتهم على التكيف مع المجتمع.
- العمل الكتابي والمراسلات
- وضع السياسة العامة للمدرسة وإتخاذ القرارات وتنفيذها.
- تفويض السلطة والمسئوليات.
- تقويم العملية التربوية.
- علاج مشكلات التأخر الدراسي ومتابعة انتظام التلاميذ في الدراسة، والخدمات الصحية المقدمة لهم، والتوجيه والارشاد وتصنيف التلاميذ.

ولذلك يجب أن يكون تمثيل مدير المدرسة الثانوية لدور القيادة تمثيلاً صحيحاً نابعاً عن وعيه لجوانب عمله وأساليب تطويره وقدرته على التعامل التربوي السليم مع كافة العاملين بالمدرسة، الأمر الذي يفرض عليه أن:

- يكون ديناميكياً حيوياً يقوم بأدوار العمل المختلفة وفقاً لمقتضيات المواقف.
- يكون لديه من القدرة والكفاءة ما يمكنهه من تطوير العمل وتجديده.
- يجيد ربط الوسائل بالغايات .
- يتمتع بصحة نفسية وجسمية وعقلية سليمة وبحسن السيرة.
- بالإضافة إلى توافر عدد من الصفات اللازمة للقيادة الناجحة وهي المقدرة، مهارة الانجاز والقدرة على تفهم المواقف، تحمل المسئولية .
- لديه روح المشاركة .
- يتمتع بالمكانة الاجتماعية المرموقة.

٧- أساليب التقويم والامتحانات بالتعليم الثانوى العام :

ويعتبر التقويم من أهم عناصر المنظومة التعليمية، لأنه يقدم الدليل على جودة أو عدم جودة العملية التعليمية من جهة، وبإعتباره أيضاً أحد العناصر الهامة للمنهج الدراسي (أهداف، محتوى، استراتيجيات تدريس، وأساليب تكنولوجية، وتقويم)، لأنه يقدم الدليل على قدرة المنهج الدراسي على تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف من جهه أخرى، ومما يعظم أهمية عنصر التقويم أن أي تحديث أو تطوير فيه ينعكس على بقية عناصر المنهج.

والإمتحانات في التعليم الثانوي العام بشكلها الحالي تمثل آلة تصوير لقدرة الطالب المعرفية في لحظة زمنية محددة، وتقويم الطالب في هذا الامتحان كتقويم الموجه للمعلم من خلال مشاهدته في درس واحد وبالصدفة قد لا تكون موفقاً كعادته على الرغم من كونه مدرس متميز وقدير ، كما أن الدرجات التي حصل عليها الدارسون في ضوء هذه الامتحانات ليس لها معنى من الوجهة التربوية ، فهي قلما تكشف عن ناحية قوى أو ضعف وكلما تشخص عيب في طرق التدريس أو الكتاب أو الحياة المدرسية أو أعمال الدارسين وقلما يهتم المعنيون بنتائجها وتحديد الاسباب المتصلة بظواهرها وذلك لأن التقويم لايقتصر على المستوى الأول من مستوياتها المعرفية بل يتجاوزه للوقوف على كافة المستويات ، حفظاً وفهماً وتطبيقاً وتحليلاً وتركيباً ونقداً كما أنه لا يقتصر على الجانب المعرفي وحدة إنما يشمل جوانب الخبرة الثلاثة معرفة ووجدان وأداء (مندور عبد السلام فتح الله ، ٢٠٠٥ م : ٥٤ ، ٦٠) .

يتضح مما سبق مدى عيوب وسلبيات نظم الامتحانات السائدة في الثانوية العامة، فهي لا تقيس سوى قدرة الطالب على الاحتفاظ وتذكر أكبر قدر من المعلومات والمعارف التي تلقاها طوال العام الدراسي، دون النظر إلى قدرته على الابداع والابتكار أو التفكير الناقد، مما أدى إلى إدمان الدروس الخصوصية وخلق جو من المنافسة والمحاربة بين الطلاب، والمساهمة في انتشار ظاهرة الغش بين الطلاب للحصول على أعلى الدرجات التي تمكن الطالب من الالتحاق بالتعليم الجامعي بغض النظر عن ميوله أو استعداداته أو قدراته.

سادساً :معوقات إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر:

يواجه التعليم العديد من التحديات والمعوقات التي تعوقه عن القيام بأدواره المختلفة، وتعوق عملية الإصلاح التي تنهض بالتعليم، فالانفتاح العالمي على كافة الثقافات الأخرى والانفتاح الاقتصادي والتكنولوجيا المتطورة وكافة التغيرات الاجتماعية، كل ذلك من شأنه أن يعوق عمليات إصلاح التعليم، حيث يفرض على المجتمع بعض التغيرات التي ينبغي التعامل معها بحذر وبعقل وفكر مبدع ومبتكر.

ويشير "أحمد إسماعيل حجي، ٢٠٠٤" إلى أهم معوقات إصلاح وتطوير التعليم الثانوي العام في مصر فيما يلي: (أحمد اسماعيل حجي ، ٢٠٠٥ ، ٧، ٩)

أ. التغيرات في نمو السكان وتوزيعهم:

١. الانفجار السكاني : إذا يلاحظ أن مصر من البلاد ذات المعدلات العالمية المرتفعة في النمو السكاني مما يتطلب بناء فصول ومدارس والتزويد بالمعلمين، وقد نتج عن ذلك ارتفاع كثافات الفصول.

٢. سوء توزيع السكان، ويأخذ صوراً متعددة منها:

- تكدس السكان في رقعة محدودة من مساحة مصر رغم الجهود الكثيرة المعلن عنها عن مجتمعات عمرانية جديدة والخروج من الوادي الضيق.
- التزاحم الشديد داخل القاهرة وفي عواصم المحافظات.

ب.المتغيرات الاقتصادية:

١. التنمية: وتسعي مصر سعياً حسيساً للتنمية الشاملة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وتتبني الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق معدلات أعلي للنمو الاقتصادي، وتضمن هذا البرنامج بناء مناخ جاذب للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي لتوليد فرص

عمل وزيادة الإنتاج لرفع معدل النمو إلي ٧%، وتتبني الحكومة برنامجاً لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ثلاث محاور هي :

- زيادة الدخول بمعدل أكبر من معدل التضخم وارتفاع الأسعار.
- رفع مستوي الأسر المهمشة، حيث تقدم الحكومة لهذه الأسر معاش الضمان الاجتماعي.
- الدعم المباشر وغير المباشر وهو يصل إلي ٥٩ مليار جنيه، يتسرب منه ٣٠ % إلي غير مستحقيه، ولذلك تسعي الحكومة إلي حصول المستحقين للدعم عليه.

٢. الفقر: ورغم أن الحكومات المصرية المتعاقبة تعلن عن برامج للإصلاح الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي من خلال إيجاد مناخ جاذب للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، يمكن أن يولد فرص عمل وإنتاج عال فإن هناك تحديات خارجية عالمية تتمثل في ارتفاع الأسعار وبخاصة في السلع الغذائية والبترول.

٣. البطالة : وقد بلغت نسبة البطالة في قوة العمل في مصر حوالي ٩٠٣ % أي ما يقرب من ٢ مليون فرد وفقاً للنتائج الأولية للإحصاء القومي للسكان عام ٢٠٠٦م.

٤. الاتجاه المتسارع نحو حرية السوق : ويأخذ هذا التحدي أشكالاً متعددة تتمثل في نمو إسهام القطاع الخاص في مجالات الإنتاج والخدمات ومنها التعليم، فقد زاد عدد الجامعات والمدارس الخاصة ومن بينها مدارس اللغات الأجنبية التي تمنح شهادة أجنبية غير مصرية.

تمثل المتغيرات الاقتصادية من أهم المعوقات التي تعوق عملية الإصلاح التربوي، فالفقر والبطالة هما الآفتان اللتان تهددان المجتمع المصري، فلا يكون هناك إصلاح للتعليم مع وجود العجز الاقتصادي في ميزانيات التعليم.

ج. التكنولوجيا وتطوراتها المتلاحقة:

ولقد تحققت في العقود الأخيرة إنجازات واكتشافات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يتحتم مراعاته في العملية التعليمية بعامة والتعليم الثانوي بخاصة في مجالات الإدارة المدرسية، ونظم المعلومات الإدارية التعليمية، والتنمية المهنية للموارد البشرية، والتعليم والتعلم في الفصل والمدرسة وتقويم العملية التعليمية .

كما يشير (محمد سكران، ٢٠٠٨م: ٢) إلى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه إصلاح وتطوير التعليم بصفة عامة والتي منها ما يلي:

١. التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية، التي قلبت كل الأوضاع، والتي استطاع الإنسان من خلالها أن يخترق آفاق المجهول .
٢. التغير الاجتماعي المتزايد في عمقه وسرعته، والذي يتطلب سرعة التكيف والتأقلم مع تحولاته، ولن يقدر الطالب على هذا إلا إذا كان مسلحاً بالتفكير والمعرفة العقلية المبدعة من خلال نظام تعليمي مبدع خلاق.
٣. الانفتاح الإعلامي الثقافي على كل الحضارات والثقافات واختراقه للحدود بلا قيود، وتكمن مهمة التعليم في التصدي لهذا الانفتاح.
٤. التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية منها والمحلية، والتي باتت تفرض التعامل معها بعقلية وفكر جديدين، والقدرة على استيعاب معطياتها، وتوجيهها لما فيه مصلحة المجتمع والنهوض به.
٥. التغيرات التنموية، ودور التعليم في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وباعتباره المنظومة القادرة على تحقيق ما هو منشود في هذا المجال.

بالإضافة إلى ما سبق فإن "عبد الله بيومي، ٢٠٠٨" يشير إلى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم الثانوي العام بصفة خاصة، والتي منها ما يلي:

١. المشكلة الحقيقية في التعليم الثانوي تكمن في علاقته بالالتحاق بالتعليم العالي.
٢. إن نوعية الفرص المتاحة أمام الطلاب في التعليم العالي تؤثر في صراع الفرص.
٣. ضعف ربط مناهج التعليم الثانوي بالبيئة.
٤. كثافة الفصول في الثانوي العام لازالت أعلى من المعدلات العالمية.
٥. سوء التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم الثانوي العام، وضعف الاهتمام بالمدارس الثانوية في الريف والمناطق الفقيرة .
٦. تراجع مستوى التعليم الثانوي عموماً وتدني قدرته على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.
٧. سيادة نمط التقويم التقليدي، الذي يقيس القدرة على الحفظ والاستظهار.

يتضح أن من أهم العوامل التي تحد من تطبيق عمليات الإصلاح التربوي عدم الفهم الواضح لمفاهيم التجديد والإصلاح مع غياب الفلسفة التعليمية الواضحة، والتشكك في جدوى التجديدات وأهميتها، مما يضعف من وضع الإستراتيجيات والآليات اللازمة لعملية الإصلاح، كما أن ضعف المشاركة في اتخاذ القرارات واقتصار عملية التجديد والإصلاح على بعض الأفراد مما يعبر عن عدم رغبة حقيقية وجماعية في الإصلاح، كما أن قرارات الإصلاح تأتي من السياسات العليا مما يعني عدم المعرفة بالواقع الحقيقي للبيئة التعليمية، ويعني أيضا عدم وجود الحافز لدى العاملين بالمدرسة للقيام بأدوارهم ومسئولياتهم في عملية التطوير.

سابعاً : معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في التعليم الثانوي العام :

ترتبط حركة المعايير بحركة الجودة الشاملة ولا يقتصر الأمر على ذلك، حيث إن حركة المعايير ترتبط أيضاً بحركة الإعتماد، وعلى ذلك فإن حركة المعايير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل من حركتي الجودة الشاملة والإعتماد، وتشكل الحركات الثلاث مثلثاً ثلاثي الأبعاد، وبذلك تكون المعايير هي المدخل الحقيقي إلى تحقيق جودة التعليم في المؤسسة التعليمية، ويصبح الإعتماد هو الشهادة بأن هذه المؤسسة التعليمية قد حققت معايير الجودة.

وتعرف المعايير بأنها: ضوابط أو أسس أو مقاييس للحكم على الكيفية، أو الجودة في التربية العلمية ونوعية ما يعرف الطلاب وأن يكونوا قادرين عمله (عبد السلام مصطفي عبد السلام ، ٢٠٠٨ م : ٥٣٩) .

كما عرفت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المعايير بأنها: عبارات تشير إلى الحد الأدنى من الكفايات المطلوب تحقيقها لغرض معين (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، ٢٠٠٨ م : ١١) .

وقد تضمنت معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد مجموعة من المصطلحات من أهمها :

١. المجالات : Domains

وهي الفروع الرئيسة أو الموضوعات الكبرى التي تتضمنها المادة الدراسية (حسين بشير محمود وأخرون ، ٢٠١١ م : ١٠٣) .

٢. المعيار: Standard

يقصد به ما ينبغي أن يتعلمه الطالب المتعلم وما يمكن أن يقوم بأدائه من المهارات العقلية والعملية وما يكتسبه من قيم وسلوكيات، والعبارات التي تحمل المعايير تصاغ بحيث تصف مهارة أو قدرة أو هدفاً عاماً (وليم عبيد ، ٢٠٠٤ م : ٧٩٩) .

والمعيار في الاعتماد هو بيان بالمستوي المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولة ومعترف بها ، مع مراعاة أن يكون بناء المعايير متفق مع الواقع ويراعي احتياجات المجتمع وتحدياته ، من اجل تحسين وتطوير التعليم الثانوي العام .

٣. المؤشرات: indicators

تتبوأ المؤشرات التعليمية مكانة مهمة فى نظم الجودة من خلال قدرتها على تزويد المؤسسة التعليمية والمعنيين بقاعدة متكاملة من المعلومات وأدلة تساعد فى تقديم تقارير حول المنظومة التعليمية، وكذلك يمكن من خلالها مقارنة أداء المؤسسة التعليمية بالمؤسسات الأخرى سواء أكانت هذه المؤسسات محلية أو عالمية.

ويعرف المؤشر بأنه: ما يلفت النظر إلى شئ ما بدقة معينة، ويعرفه قاموس ويبستر(Webster) بأنه ما يشير إلى درجة تزيد أو تنقص من الدقة (جيمس جونستون ، ١٩٨٧ م : ٢٧) .

فالمؤشرات تعتبر الأساس الذي يقوم عليه أي نموذج لتقييم الأداء في منظومة التعليم الثانوي العام ،ويقوم بوضع هذه المؤشرات المعنيون بالتعليم الثانوي وواضعي سياساته، فهي عباره عن : مجموعة من البيانات والمعلومات التي تحدد بدقة وضع التعليم الثانوي العام في جميع المجالات ، فالمؤشرات تحدد أداء المتعلم في التعليم الثانوي ، وتكشف للقائمين علي منظومة التعليم الثانوي نقاط القوة والضعف مما يساعدها علي التخطيط الجيد لتطوير المؤسسة التعليمية .

٤. مقاييس التقدير :Rubrics

ويقصد بمقاييس التقدير مجموعة قواعد لقياس وتقدير أداء المتعلم، تساعد مقاييس التقدير في عملية التقويم الذاتي، وتستخدم في تقدير الأداء في كل مؤشر من مؤشرات المعيار، وغالباً ما يستخدم في ذلك أربعة مستويات متدرجة هي (وثيقة التعليم الفني ، ٢٠١٠ / ٢٠١١ م ، ٢٣) .

١. المستوى المتقدم (المتميز) Distinched: حيث يكون أداء الفرد أعلى مما هو محدد في المؤشر .

٢. المستوى الكفء Proficients : ويكون فيه الفرد كما هو محدد في المؤشر .

٣. المستوى النامي Basic: ويكون أداء الفرد فيه أقل مما هو محدد ولكن أخطاءه قليلة.

٤. المستوى المبتدئ Novics : ويكون أداء الفرد فيه محدود وأخطاؤه كثيرة .

٥. الاعتماد :Accreditation

ويعرف الإعتماد بأنه: عملية تبدأ بالتقويم الذاتى للمؤسسة ككل أو فى جزء من أجزائها، ثم مطابقة هذا التقويم بتقويم خارجى تقوم به هيئة الاعتماد التى يعمل بها متخصصون مدربون على التقويم المؤسسى، وتتم هذه العملية فى ضوء معايير موضوعة سلفا (حسين بشير محمود ، ٢٠٠٩ م : ١٣) .

وتري الباحثة أن الاعتماد هو العملية المنهجية التي تهدف إلي التأكد من قدرة التعليم الثانوي العام علي تحقيق أهدافه بقدر من الجودة بناءً علي التقييم الذي تم في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، مما يجعل الهيئة تمنحه شهادة بتوافر المعايير معترف بها محلياً ودولياً ، والتي تعكس بوضوح نجاحه في تطبيق معايير الجودة ، وتحقق توقعات المتعلمين والمعلمين ، وتوفي باحتياجات المجتمع مما يجعله قادر علي مواجهة تحديات التطور التكنولوجي وثورة المعلومات .

٦. الممارسات:

هي عبارات تشير إلى الحد الأدنى من الأداءات الواجب توافرها لدى المؤسسة، لكي تؤدي وظيفتها، بما يحقق مخرجات التعليم والتعلم المرغوبة (وثيقة التعليم الفني ، ٢٠١٠ / ٢٠١١ م : ٨) .

وتري الباحثة أن الممارسات هي : عبارات تشير إلي أقل درجة من تحقق المعايير، حتي يتم الحكم من خلالها علي فاعلية وجودة منظومة التعليم الثانوي العام بما يحقق أهدافه المرجوة .

٧. إدارة الجودة الشاملة :

تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها : عملية إدارية (استراتيجية) ترتكز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي نتمكن في إصدارها من توظيف مواهب

العاملين، واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم علي نحو إبداعي، لتحقيق التحسين المستمر للمنظمة (خالد جودة محمد ، ٢٠٠٧ م : ٩٥٧).

وتري الباحثة أن ادارة الجودة : هي عملية ادارية تركز علي ايجاد ثقافة تنظيمية لدي مؤسسات التعليم الثانوي العام ، تجعل القيادة الادارية والمعلمين والمتعلمين متحمسين لكل ما هو جديد ، وتشجع علي التعامل في العمل والعمل بروح الفريق ، مما يؤدي إلي تحسين نوعية المنتج التعليمي ، وتحقيق سياسة الجودة ، وتطوير منظومة التعليم الثانوي العام ، بناءً علي نتائج عملية التقييم التي تتم باستمرار ، وتسعي إلي ربط مؤسسات التعليم الثانوي العام بالمجتمع المحيط بها ، ومنع المشاكل قبل وقوعها ، وإزالة العيوب من خلال عملية التحسين بدلاً من التفتيش .

٨. التقويم المؤسسي : Institution

هو عملية تشخيصية علاجية، لتحديد جوانب القوة والضعف في أداء المؤسسة، من أجل تعزيز نقاط القوة، وعلاج نقاط الضعف، وذلك لتحسن الأداء المؤسسي في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، ٢٠٠٨ م : ١٢)

وتري الباحثة أن التقويم المؤسسي : هو عملية التقييم لمنظومة التعليم الثانوي العام لتحديد جوانب الضعف وعلاجها وجوانب القوة وتدعيمها ، للتأكد من تطور واصلاح التعليم الثانوي العام وتحقيقه لأهدافه ، والمساعدة في وضع خطة للتطوير .

ثامناً : خصائص معايير الجودة في التعليم الثانوي العام:

وتتمثل أهم خصائص معايير الجودة فى التعليم الثانوى العام فيما يلى:(وثيقة المعايير القومية لرياض الأطفال ، ٢٠٠٨ م : ١٧ ، ١٨) .

١. شاملة: تشتمل على الجوانب المختلف للعملية التعليمية والتربوية .
٢. موضوعية : محددة وواضحة وتركز على المتطلبات الأساسية للتربية في مرحلة التعليم الثانوي العام .
٣. مرنة: يمكن تطبيقها على قطاعات مختلفة وفقاً للظروف البيئية والجغرافية والثقافية .
٤. مجتمعية : تتوافق مع المجتمع وتراعي احتياجاته وظروفه وقضاياه .
٥. مستمرة ومتطورة : يمكن تطبيقها على فترات زمنية ممتدة .
٦. قابلة للقياس : يمكن ملاحظتها وقياسها للحكم على جودتها .

٧. تشاركية: تحقق مشاركة جميع الأطراف الموجودة في المجتمع .
٨. أخلاقية: تستند إلى الجانب الأخلاقي وتعززه، وتتسق مع القوانين والعادات .
٩. داعمة: تعتبر آلية لدعم العملية التربوية والتعليمية .
١٠. وطنية : تخدم أهداف الوطن، وتضع أولوياته ومصلحته العليا في المقام الأول.

وتري الباحثة أن هناك مجموعة من الخصائص تميز معايير التعليم الثانوي العام بالإضافة إلي الخصائص السابقة وهي : أنها تكون تنافسية علي مستوي العالم ، وتعكس أراء ووجهات النظر المشاركين في الخدمة التعليمية والمستفيدين منها ، وتعمل علي بناء المتعلم من جميع الجوانب الجسمية والنفسية والفكرية والمهارية ، بالإضافة إلي أنها تكون واقعية وقابلة للتنفيذ في ضوء امكانات المجتمع ، ومتطورة حسب تحديات المجتمع ، وهذه المعايير لا تحقق الجودة وحدها بل محتاجة إلي قيادة فعالة ومعلم كفء وامكانات مادية ومتطلبات تكنولوجية ، حتي تؤدي إلي تحقيق الجودة المطلوبة في التعليم الثانوي العام.

تاسعاً : أهداف معايير الجودة والاعتماد في مرحلة التعليم الثانوي العام:.

تزايد الاهتمام عالمياً ومصرياً في الآونة الاخيرة خاصة منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين بجودة التعليم في جميع المراحل عامة، والتعليم الثانوي خاصة، وتشير الدلائل القوية إلى تضاعف معدلات هذا الاهتمام في المستقبل القريب والبعيد على حد سواء نظراً لتزايد الآمال والطموحات من هذا التعليم، وتزايد التنافسية المحلية والعربية والدولية (محمود عباس عابدين ، ٢٠٠٨ م : ٢) .

ومن أهداف المعايير التربوية في مرحلة التعليم الثانوي في مصر وهي كما يلي: (وحيد حامد عبد الرشيد ،٢٠٠٦م ، ٩٥ ، ٩٦)

ويمكن تحديد الهدف العام لمعايير الجودة والاعتماد في إحداث نقلة نوعية في مدخلات ومنظومات مؤسسات التعليم قبل الجامعي وعملياتها، للحصول علي مخرجات تعليمية عالية الكفاءة والجودة يمكن اعتمادها.

١. تحقيق الجودة الشاملة في التعليم و التخلص من الأزمة التعليمية .
٢. الوصول إلى رؤية واضحة لجميع مدخلات ومخرجات العملية التعليمية .
٣. جعل المدرسة مؤسسة تربوية صالحة لتعلم الطلاب المهارات .
٤. تمكن العاملين في التربية من إعادة النظر في المناهج الدراسية الحالية وتطويرها.

٥. الوصول بالتعليم المصري إلى درجة العالمية والقدرة على المنافسة .
٦. ترسيخ قيم الشفافية والمحاسبية والتنافسية واللامركزية داخل المؤسسات التعليمية .
٧. تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم، وتقدير حجم الانجازات والنجاحات.

وتري الباحثة أن تطبيق معايير الهيئة القومية في التعليم الثانوي العام يهدف إلي ، زيادة فاعلية العملية التعليمية حتي تقدر علي المنافسة محلياً وعالمياً ، وتحسين دور مؤسسات التعليم الثانوي العام في المجتمع وتنمية الموارد البشرية ، ومعالجة الأخطاء والعيوب بطريقة صحيحة ، واعطاء مساحة كبيرة للتعلم النشط وممارسة الأنشطة اللاصفية ، وتخلص التعليم الثانوي العام من الأزمة التعليمية التي يعاني منها سواء بما يخص المعلم والمتعلم والمناهج والتشعيب وغيرها ، مما يؤدي إلي تحقيق الهدف العام للمعايير وهو إحداث نقلة نوعية في منظومة التعليم الثانوي العام للحصول علي مخرجات تعليمية عالية الكفاءة والجودة .

- **المتطلبات الواجب توافرها في مدارس التعليم الثانوي العام حتى تتمكن من تطبيق المعايير: (المؤتمر القومي للتعليم العالي ، ٢٠٠٠ م : ١٦)**

١. أن تحدد المؤسسة التعليمية أهدافها بما يتلائم مع حاجة المجتمع الذي تعمل فيه .
٢. أن يكون لها مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة للمدرسة .
٣. أن يكون لها رئيس تنفيذي (مدير/ ناظر) يكون مسئولاً عن المؤسسة التعليمية ومعه عدد كاف من الموظفين والإداريين لإدارة أمور المؤسسة .
٤. أن يكون لديها كافة القدرات والوسائل التعليمية لأداء عملها بشكل جديد .
٥. أن تحدد سياسات القبول فيها بما يتلاءم وأهدافها المعلنة، وامكاناتها المادية والبشرية
٦. أن يكون لديها قاعدة مالية واضحة، مع احتياط مالي كاف لضمان استقرارها .
٧. أن يكون لديها برنامجاً للبحث العلمي ووسائل لدعمه وتشجيعه .

الفصل الثالث الدراسة الميدانية و نتائجها والتصور المقترح

أولاً: أهداف الدراسة الميدانية

سعت الدراسة الميدانية لتحقيق بعض الأهداف هي كما يلي:

١. الوقوف على واقع إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر من حيث:(مجال المعلم وتنميته، ومجال المناهج الدراسية وتطبيقا على المتعلم، ومجال المتعلم وممارساته التعليمية، ومجال الإدارة وفعاليتها، ومجال الأنشطة المدرسية وفاعليتها، ومجال أساليب التقويم والامتحانات).
٢. تحديد أهم المعوقات التى تواجه عملية إصلاح التعليم الثانوى العام.
٣. الوقوف على متطلبات تطبيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لإصلاح التعليم الثانوي العام.

ثانياً: أداة الدراسة الميدانية

توجد عدة أدوات بحثية تستخدم في جمع البيانات والمعلومات ومن هذه الأدوات الاستبانة، وقد اختارت الباحثة الاستبانة كأداة بحثية، لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية؛ نظراً لأنها من الأدوات التي تفيد في تحقيق أهداف هذه الدراسة؛ لكون عينة الدراسة من العينات الكبيرة نسبياً، وهي تفيد في الحصول على بيانات من أعداد كبيرة من الأفراد، إضافة إلى سهولة تحليل النتائج وتفسيرها.

ثالثاً: تحديد صدق الاستبانة

يقصد بالصدق : التأكد من أن أداة البحث تقيس فعلاً ما وضعت لأجله، وقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة نوعين من الصدق للاستبانة وهما:

١. صدق المحتوى (صدق المحكمين)

وللتأكد من صدق محتوى الاستبانة أي أن عباراتها تقيس ما وضعت لقياسه، قامت الباحثة بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين، من أساتذة كليات التربية .

وبناء على اقتراحات السادة المحكمين تم إجراء التعديلات المطلوبة، حيث حذفت بعض العبارات من المحاور المختلفة، وأضيفت عبارات أخرى لبعض المحاور .

٢. حساب الصدق الذاتى للاستبانة

تم ذلك من خلال حساب معامل الصدق الذاتي من المعادلة التالية:

معامل الصدق الذاتي = √ معامل الثبات = √ ٠.٩٢ = ٠.٩٥

وهو معامل صدق مرتفع يدل على أن الإستبانة تقيس ما وضعت لقياسه.

رابعاً: تقدير ثبات الاستبانة :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتائج إذا طبقت أكثر من مرة تحت ظروف متماثلة، ومن الأساليب أو الطرق المستخدمة في تقدير درجات الثبات طريقة التجزئة النصفية، وفي هذه الطريقة يطبق الباحث الاستبانة مره واحدة، ثم يوجد معامل الارتباط بين درجات الأفراد على جميع العبارات الفردية في الاستبانة، ودرجاتهم في جميع العبارات الزوجية.

وكان الثبات عن طريق معامل " ألفا كرونباخ Alpha–Cronbach = ٠.٩١ ، بينما كان معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية بمعادلة سبيرمان براون Spearman–Brown = ٠.٩٢

مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات .

معادلات حساب ثبت الاستبانة(فؤاد أبو حطب، ٢٠١٠: ٢٤١):

معادلة ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات الاستبانة:

$$ر = \frac{ن}{ن-١} \times \left(١ - \frac{مج\ ع^{٢}}{ع^{٢}\ ك}\right)$$

حيث:

ر=معامل ثبات الاستبانة

ن= عدد مفردات أو عبارات الاستبانة .

ع٢ ك= تباين الدرجات الكلية للاستبان.

مج ع٢ ف = مجموع تباينات مفردات الاستبانة

معادلة" سبيرمان- براون Spearman – Brawn" للتجزئة النصفية لحساب معامل ثبات الاستبانة.

$$\text{رأأ} = \frac{2\text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث:

رأأ= معامل ثبات الاستبانة.

ر =معامل الارتباط بين درجات النصف الفردي والنصف الزوجي.

خامسًا: : تحديد مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

إن تحقيق أي دراسة ميدانية لأهدافها ونجاحها يرتبط إلى حد كبير بحسن اختيار العينة؛ فالعينة الممثلة للمجتمع الأصل تمثيلاً جيداً تساعد في الحصول على نتائج صحيحة وواضحة؛ وقد اختارت الباحثة عينة وهى عدد (٥٠٠) معلم من معلمى مدارس التعليم الثانوى العام بمحافظتي القاهرة وسوهاج، وذلك لصعوبة تطبيق الاستبانة في عدد أكبر من محافظات الجمهورية.

سادسًا: ملخص نتائج الدراسة الميدانية :

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج حول" إصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد" .

١. واقع إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر

- إهمال توظيف المعلم المحتوى الدورات التدريبية التي شارك فيها في العملية التعليمية.
- ضعف الاعتمادات المالية اللازمة لمتطلبات التنمية المهنية للمعلمين.
- تتكامل نواتج التعلم المستهدفة معرفياً، وجدانياً ، ومهارياً للمتعلم.
- قصور المنهج في تنمية المهارات الحياتية للمتعلمين .
- إهمال توظيف إمكانات المجتمع المحلي في تنفيذ أنشطة المنهج.
- تتبادل المدرسة الخبرات مع المؤسسات التربوية الأخرى في مجال الأنشطة التربوية.
- عدم مراعاة أسئلة امتحانات الثانوية العامة الفروق الفردية.

٢. معوقات تواجه عملية إصلاح التعليم الثانوي العام:

- وجود بعض التغيرات والتقلبات السياسية التي تحد من عمليات إصلاح التعليم الثانوي العام.
- قلة الاستفادة من التجارب العالمية وتطبيقها لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر.
- جمود اللوائح والقوانين بالتعليم الثانوي، والتي من شأنها أن تحد من صلاحية اتخاذ القرار.
- قلة الموارد المادية المخصصة لعمليات إصلاح التعليم.

٣. متطلبات إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر:

- وجود رؤية واضحة للإصلاح في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
- ضرورة الشفافية والوضوح في تطبيق اللوائح والقوانين.
- تضمين مناهج التعليم الثانوي مصادر المعرفة المتعددة والتكنولوجيا المتقدمة فيها.
- تخصيص موازنة ملائمة لعمليات إصلاح التعليم الثانوي العام سنوياً.

٤. متطلبات تطبيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لإصلاح التعليم الثانوي العام :

- نشر ثقافة الجودة لدى العاملين بالمدرسة .
- وجود الكوادر القيادية والإدارية في المدرسة لتحقيق الجودة المطلوبة.
- تطبيق التقويم المستمر في المدرسة لتحديد نقاط القوة والضعف.
- استخدام التكنولوجيا التعليمية في إثراء عملية التعليم والتعلم.
- وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة بالمدرسة.
- وجود قواعد بيانات عن العاملين والطلاب بالمدرسة.
- تفعيل المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلى.

ثم توصلت الدراسة إلى تصور المقترح لإصلاح بعض جوانب التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

رؤية مقترحة لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد :

تضمنت الرؤية المقترحة لإصلاح التعليم الثانوي العام في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عدة محاور كما يلي :

المحور الأول: المعلم وتنميته مهنياً:

- استخدام المعلم مصادر المعرفة المتعددة في مجال تخصصه والمجالات التربوية.
- تدريب جميع المعلمين في المدرسة بشكل دوري، باختلاف تخصصاتهم العلمية .
- توظيف المعلم محتوى الدورات التدريبية التي شارك فيها في العملية التعليمية.

المحور الثاني: المناهج الدراسية وتطبيقها علي المتعلم:

- تكامل نواتج التعلم المستهدفة معرفياً ووجدانياً ، ومهارياً للمتعلم.
- اتساق نواتج التعلم المستهدفة بخريطة المنهج مع المرحلة الدراسية.
- اسهام تنفيذ المنهج في نشر ثقافة استخدام الموارد البيئية والحفاظ عليها.

المحور الثالث: المتعلم وممارساته التعليمية:

- تحقيق المتعلم مستوى تحصيل ملائم في المواد الدراسية.
- إمتلاك المتعلم القدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المسئولية.
- تقدير المتعلم أهمية المهن الموجودة في مجتمعه.

المحور الرابع: الإدارة المدرسية وفعاليتها:

- توظيف القيادة الصلاحيات الإدارية والتنفيذية بالمدرسة.
- تدعيم القيادة نظاماً لمتابعة تقدم المتعلمين في ضوء نواتج التعلم المستهدفة.
- تفعيل وحدة التدريب داخل المدرسة.

المحور الخامس: مواجهة معوقات عملية إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر:

هناك العديد من المعوقات التي تواجه عملية إصلاح التعليم الثانوي العام، ولابد من مواجهتها والتغلب عليها، وذلك من خلال:

- الإصلاح الإداري للإدارات المدرسية في التعليم الثانوي لتواكب التغيرات المتسارعة.
- الاستفادة من التجارب العالمية وتطبيقها لإصلاح التعليم الثانوي.
- تجريب برامج الإصلاح قبل اعتمادها.

- تخصيص الموارد المادية الكافية واللازمة لعمليات إصلاح التعليم الثانوي العام

المحور السادس: متطلبات إصلاح التعليم الثانوي العام في مصر:

- وجود وعي عند العاملين بالمدرسة بأهداف الإصلاح وأهميته.
- وجود رؤية واضحة للإصلاح في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
- وضع الخطة المتكاملة من قبل إدارة المدرسة لإصلاح المدرسة وتحقيق أهدافها.

المحور السابع: متطلبات تطبيق معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر:

- نشر ثقافة الجودة لدى العاملين بالتعليم الثانوي العام.
- تعاون العاملين في المدرسة عند تطبيق معايير الجودة.
- تطبيق التقويم المستمر في المدرسة لتحديد نقاط القوة والضعف.
- اتفاق معايير ومؤشرات الجودة مع إمكانات المدرسة.

لمراجع :

أحمد إسماعيل حجي ،" تطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي "، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي ، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ١٠- ١٢ مايو ٢٠٠٨م.

أحمد جلال حسن اسماعيل، الإدارة المدرسية الحديثة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م .

أحمد يوسف سعد وأخرون ، اللامركزية في التعليم (متطلبات الإعداد المؤسسي) ، القاهرة : المكتبة العصرية ، ٢٠٠٩ م .

ابن منظور ، معجم لسان العرب ، المجلد (٤) ، بيروت : دار صاد ، ١٩٩٠ م.

المؤتمر القومي للتعليم العالي ، "تقرير الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي والعالي" ، المؤتمر القومي للتعليم العالي في الفترة من ١٣ : ١٤ فبراير ، القاهرة: وزارة التعليم العالي ، ٢٠٠٠ م .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، "مدرسة المستقبل"، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب ، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠م .

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، تطور التعليم في جمهورية مصر العربية، القاهرة : المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٥م.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، " إستراتيجية تطوير التربية العربية: الإستراتيجية المحدثة " ، تونس: مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٦ م .

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد ، وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي ، القاهرة :الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد ، ٢٠٠٨م .

جيمس جونستون، مؤشرات النظم التعليمية، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧ م.

جاسم الكندي، هاني فرج، "الترخيص لممارسة مهنة التعليم"، المجلة التربوية، جامعة الكويت ، المجلد (١٠)، العدد (٥٨)، ٢٠٠١م .

جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، وثيقة المعايير القومية لرياض الاطفال ، القاهرة: مطبعة الوزارة ، ٢٠٠٨ .

جمهورية مصر العربية، تطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول في التعليم العالي ، مايو ٢٠٠٩ م .

جمهورية مصر العربية ، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، " وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي ، وثيقة التعليم الثانوي الفني " ، الإصدار الثالث ، القاهرة : الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، ٢٠١٠ / ٢٠١١م .

حامد عمار، ومحسن يوسف، " إصلاح التعليم في مصر"، الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٦م.

حسن شحاته، "الإصلاح التربوي المصري"، المجلة العلمية ، المجلد(١) ، العدد (١) ، يوليو ٢٠٠٨ م .

حجاج غانم، الإحصاء التربوى يدوياً وباستخدام SPSS، القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٨.

حسين بشير محمود وآخرون ، المستويات المعيارية لخريج التعليم قبل الجامعي في الالفية الثالثة ، القاهرة : دار الفكر العربي،٢٠١١ م.

حسام الدين محمد مازن ، أصول مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، القاهرة: دار الفكر للطباعة، ٢٠١٢م .

خالد جودة محمد، " تطوير مناهج التعليم الثانوي الصناعي بمصر في ضوء معايير الجودة الشاملة "، المؤتمر العلمي التاسع عشر تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة "، المجلد(٣) ، كلية التربية : جامعة عين شمس ، ٢٥ ـ ٢٦ يوليو ٢٠٠٧م.

رئاسة الجمهورية ، قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م ، القاهرة : مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨١م

رئاسة الجمهورية، قانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨م ،القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٨م.

رئاسة الجمهورية ، قرار جمهوري رقم (١) لسنة ١٩٩٤م ، بشأن تطوير نظام التشعيب بالتعليم الثانوي العام ، القاهرة : مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٤م .

رئاسة الجمهورية ، قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤م بشأن تنظيم امتحان الحصول على شهادة الثانوية العامة، القاهرة : مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤م .

زكي البحيري، "برنامج مقترح حول إصلاح التعليم الثانوي في مصر"، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي فى الفترة من ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.

سلامة عبد العظيم حسين ، الاعتماد وضمان الجودة في التعليم ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ م .

سامية أحمد فرغلي، "توجهات سياسة الإصلاح التربوي في التعليم ما قبل الجامعي في مصر منذ تسعينات القرن العشرين"، رسالة ماجستير ، كلية التربية: جامعة عين شمس ، ٢٠٠٩ م .

عبد الله بيومي، "رؤية حول تطوير مرحلة التعليم الثانوي"، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٠- ١٢ مايو ٢٠٠٨م .

عبد السلام مصطفى عبد السلام ، "إصلاح التربية العلمية في ضوء معايير المعرفة المهنية لمعلمي العلوم "، المؤتمر العلمي السابع نحو تربية علمية أفضل ، ٢٧ . ٣٠ يوليو ٢٠٠٨ م ، الجمعية المصرية للتربية العلمية .

عبد العزيز عبد الهادي الطويل ، إصلاح التعليم الثانوي العام مدخل لإعادة الهيكلة ، القاهرة : المكتبة العصرية ، ٢٠٠٩ م .

فؤاد أبو حطب، أمال صادق، مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي فى العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠.

محمود قمبر،" تقييم ونقد نظريات وممارسات التجديد في الفكر التربوى العالمي: دراسة قدمت لورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوى"، العدد (٥)، كلية التربية: جامعة الإسماعيلية، ٢٠٠٣ م .

مندور عبد السلام فتح الله، التقويم التربوي ، الرياض: دار النشر الدولي ، ٢٠٠٥ م .

محمود السيد عباس ،الخطة الاستراتيجية المدرسية ـ دليل عمل إرشادي، دبي: دار القلم ، ٢٠٠٥م .

محمد سكران، " رؤية حول هيكلة منظومة التعليم الثانوي"، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، القاهرة: وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٠- ١٢ مايو ٢٠٠٨م.

محمود عباس عابدين ، "رؤية لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم الثانوي" ، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي في الفترة من ١٠ ـ ١٢ مايو ٢٠٠٨، وزارة التربية بالتعاون مع المركز القومي للبحوث، القاهرة .

مي شهاب، "ملامح لتصور مقترح لتطوير مرحلة التعليم الثانوى في جمهورية مصر العربية "، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي فى الفترة من ١٢ مايو ٢٠٠٨م ، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، ٢٠٠٨م .

معن محمود عياصرة ، نظم وسياسات التعليم – نماذج عربية أجنبية ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ م .

وليم عبيد ، "علامات مرجعية عن طريق الجودة في التعليم" ، المؤتمر العلمي السابع عشر المجلد الثاني، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ،٢٠٠٤م.

وحيد حامد عبد الرشيد،" فاعلية برنامج مقترح في اللغة العربية لتنمية المهارات اللغوية لدى الدارسين بمدارس المجتمع في ضوء المعايير القومية للتعليم "، رسالة دكتوراه، كلية التربية بالوادي الجديد ، جامعة أسيوط ،٢٠٠٦م.

وزارة التربة والتعليم ، الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ م – ٢٠١١/ ٢٠١٢ م)، القاهرة: وزارة التربية والتعليم .

ياسر ميمون عباس ، " مشكلات النظام المدرسي لدي طلاب المرحلة الثانوية (دراسة ميدانية بمحافظة المنوفية) ، رسالة ماجيستير ، كلية التربية : جامعة طنطا ، ٢٠٠٠م .

Michelle, P , Qatar ;" Amodel for Education Reform in the Arabian Cuif" , world Education News and Reviews , May 2007 .